

أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

ورقة حول تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز
الولوج إلى الخدمات المالية
(الشمول المالي)

إعداد

معالي عبد اللطيف الجواهري
والي بنك المغرب

ورقة قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية والتي عقدت في الكويت في 1 أكتوبر 2012

صندوق النقد العربي

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في مجال السياسة النقدية. كذلك، يعد صندوق النقد العربي وفي السياق نفسه ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي صدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن هذه الموضوعات، فقد رأى المجلس أنه من المصلحة أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. ولذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي يعدها الصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية والتي تثير اهتماماً في مختلف الأوساط. وليس الغرض من هذه التقارير والأوراق طرح وجهة نظر معينة، وإنما إلقاء الضوء، بأكثر قدر من الموضوعية والتجرد حول هذه الموضوعات. فهذه السلسلة ليست لطرح الآراء والمواقف، وإنما لتوفير المعلومات وزيادة الوعي ببعض القضايا النقدية والمصرفية. لذا، فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكثر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. ونأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة الاقتصادية العربية.

والله ولي التوفيق،،

د. جاسم المناعي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

الصفحة

- الجزء الأول: الإستراتيجيات المتبعة لتوسيع الولوج إلى الخدمات المالية 2
- الجزء الثاني: الإجراءات التي اتخذها بنك المغرب لدعم الشمول المالي على
أسس متوازنة وشفافة 8
- الجزء الثالث: التطلعات والإجراءات المستقبلية 12
- الخاتمة 15
- الملحق رقم 1 : نبذة عن الجهاز المصرفي في المغرب 16
- الملحق رقم 2: لائحة الخدمات البنكية المجانية 21
- الملحق رقم 3: منهجية حساب مؤشر ثمن الخدمات البنكية 22
- الملحق رقم 4: إستراتيجية الثقافة المالية 25

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوع إلى الخدمات المالية

إن تقديم الخدمات المالية لم يكن ليتأتى بالمملكة المغربية إلا في ظل إطار قانوني و تنظيمي محكم يستجيب للمعايير الدولية الجاري بها العمل، ويستمد قوته من التجارب والتراكمات التي عرفها القطاع المالي خلال عدة عقود، حيث تم العمل بأول قانون بنكي سنة 1967، وبعد ذلك تم القيام بإصلاح شامل للمنظومة البنكية سنة 1993، ثم العمل بالقانون البنكي الحالي سنة 2006، والذي أعطى لبنك المغرب الاستقلالية اللازمة خاصة فيما يخص الإشراف البنكي. وها نحن الآن بصدد المصادقة على قانون بنكي جديد سيدخل حيز التنفيذ سنة 2013 بمشيئة الله. وهذا يدل على أن العمل البنكي في تطور وتحول مستمر مما يستلزم تدخل المشرع من أجل مواكبة جميع المستجدات والتقنيات البنكية.

إن إشكالية الشمول المالي ليست رهينة بوجود إطار قانوني وتنظيمي فحسب، بل هي رهينة كذلك بوجود بنية تحتية بنكية متكاملة ومتمينة تسمح لجل الساكنة الاستفادة من الخدمات البنكية. وبما أن الوقت لا يسمح بالتعريف أكثر بتطور النظام البنكي المغربي فسوف تجدون ملحقاً يخص هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بالشمولية المالية، أريد في البداية أن أشير انه في إطار مواصلة الجهود لتحديث القطاع المالي وإدماجه في الفضاء الاقتصادي الإقليمي، وضع بنك المغرب، بعد دراسة معمقة تم انجازها سنة 2007، استراتيجية للتنمية المتكاملة للقطاع المالي الوطني في أفق عام 2020 تركز على ثلاث دعائم رئيسية: (1) تعزيز وتعميق السوق المصرفي الداخلي بما في ذلك توفير الخدمات المصرفية للفئات المتواضعة، (2) ضمان تنمية سريعة ومضبوطة لأسواق الرساميل (3) جعل من موقع مدينة الدار البيضاء مركزاً مالياً إقليمياً.

وتتطرق هذه الورقة بالخصوص إلى تقديم الدعامة الأولى الهادفة بالأساس إلى تعزيز الشمول المالي وذلك عبر دراسة المحاور الثلاثة الآتية:

- الإستراتيجيات المتبعة لتوسيع الولوج إلى الخدمات المالية.
- القرارات والإجراءات التي اتخذها بنك المغرب لتشجيع تطور الشمول المالي على أسس متوازنة وشفافة.
- التطلعات والإجراءات المستقبلية.

الجزء الأول: الاستراتيجيات المتبعة لتوسيع الولوج إلى الخدمات المالية

يولي بنك المغرب اهتماما كبيرا لرفع مستوى الاستبناك (الصيرفة)، في إطار تشاور وتعاون دائم مع النظام البنكي، ولاسيما أن الدراسات التي أنجزت في 2007 خلصت إلى إمكانية استقطاب 8 ملايين عملاء جدد بواسطة خدمات تتلاءم وخصوصيات كافة شرائح المجتمع خاصة الطبقات ذات الدخل المحدود.

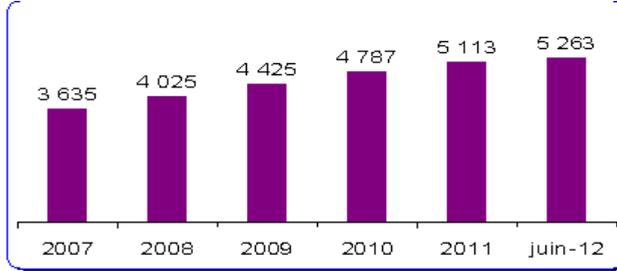
وهكذا وضع بنك المغرب أهدافا للبنوك للوصول إلى نسبة 50٪ من الاستبناك (الصيرفة) في عام 2010 ورفع هذا المعدل إلى ثلثي السكان في أفق 2014. وسنخصص هذا الجزء الأول إلى دراسة محورين الأول يتعلق بتوسيع الشبكة المصرفية والثاني بتنوع عرض المنتجات المصرفية وتكييفها مع حاجيات شرائح العملاء المستهدفة.

1. توسيع الشبكة المصرفية

بفضل الجهود المبذولة، تمكنت البنوك من مضاعفة عمليات فتح الوكالات البنكية ما بين 2007 ويناير 2012 وذلك بالمقارنة مع الفترة السابقة، حيث تم فتح ما يناهز 325 وكالة جديدة كمعدل سنوي. وفي نفس السياق، خصصت المؤسسة البريدية ثلث شبكتها، أي ما يقارب 850 وكالة لعرض خدمات بنكية، وذلك بعد حصولها سنة 2009 على ترخيص من طرف بنك المغرب لإنشاء فرع بنكي. وهكذا ارتفع العدد الإجمالي للشبكة البنكية إلى 5263 وكالة في شهر يونيو 2012.

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية

تطور الشبكة البنكية 2007- يونيو 2012



وفيما يخص مؤشر الكثافة البنكية، فقد تحسن من 11 وكالة ل 100.000 فرد بالغ في عام 2002 إلى ما يفوق 25 وكالة ل 100.000 فرد بالغ في نهاية 2011. ويمثل الجدول¹ التالي مقارنة بين بعض دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط فيما يتعلق بمؤشرات الكثافة البنكية.

عدد الوكالات لكل 100.000 فرد بالغ	البلد
5,28	الجزائر
29,53	إيران
21,07	الأردن
19,4	الكويت
31,52	لبنان
25,21	المغرب
23,63	عمان
17,81	قطر
8,73	العربية السعودية
14,47	الإمارات العربية المتحدة
17,21	تونس
2,37	السودان

¹ معلومات مستقاة من موقع الانترنت لصندوق النقد الدولي (2011).

2. تنوع عرض المنتجات المصرفية وتكييفها مع حاجيات شرائح العملاء المستهدفة

2.1. خدمات مصرفية لذوي الدخل المنخفض (Low Income Banking : LIB):

قامت مجموعة من البنوك خلال السنوات الأخيرة بتنفيذ سياسات مرتبطة بعرض خدمات مصرفية لذوي الدخل المنخفض اعتمادا على نماذج مصممة خصيصا لهذه الفئة من العملاء. وبالإضافة إلى قنوات التوزيع الكلاسيكية، عملت البنوك على استعمال تقنيات التواصل التكنولوجية ذات التكاليف المنخفضة كالخدمات البنكية عبر الهاتف (Mobile Banking) أو إصدار بطائق بنكية ذات الدفع المسبق.

وبادرت كذلك إلى توقيع اتفاقيات مع بعض المؤسسات تسمح لها بفتح الحسابات و جمع الودائع لصالحها و ذلك في إطار ما يسمى بالوساطة في إنجاز العمليات البنكية (كشركات الاتصالات، جمعيات القروض الصغرى، شركات تحويل الأموال، ...).

كما تعززت هذه المنتجات بالخدمات البنكية التي يقدمها حصريا البنك البريدي لفائدة الأفراد وخصوصا ذوي الدخل المحدود المتواجدون في البوادي. وكما نعلم يبقى الوصول إلى ساكنة البوادي من المعضلات الكبيرة في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية.

وفي نفس السياق، بدأت بعض البنوك المغربية في الآونة الأخيرة بالاهتمام بقطاع المقاولات الصغيرة جدا الذي لا يستفيد إلا بشكل قليل من الخدمات البنكية. وتم وضع مقاربة خاصة تجاه هذه المقاولات تتبنى سياسة القرب ومنتجات بنكية مكيفة تستجيب لحاجياتها، تجاوبا مع الإستراتيجية الوطنية التي أعدتها الحكومة مؤخرا لفائدة هذه المقاولات. وترتكز هذه الإستراتيجية على أربع محاور تتعلق بالجبايات والتمويل والتغطية الصحية والمصاحبة وكذا الهيكلة المؤسسية لتفعيل الإستراتيجية جهويا ووطنيا.

وبفضل هذه الجهود، وصل عدد الحسابات البنكية المفتوحة لصالح العملاء في إطار LIB، ما يناهز 8.6 مليون حساب، بما في ذلك 5.2 مليون حسابات مفتوحة من طرف البنك البريدي، مما ساهم في رفع معدل الاستبناك (الصيرفة) من 40 في المائة سنة 2007 إلى 55 في المائة في يونيو 2012.

2.2. قطاع القروض الصغرى

تعتبر جمعيات السلفيات الصغرى من أهم قنوات LIB وعاملا رئيسيا في مكافحة الإقصاء المالي، حيث تقدم هذه الجمعيات منذ سنة 1997 قروض صغرى لأفراد يصعب عليهم الولوج إلى مؤسسات الائتمان لتمويل مشاريع مدرة للدخل. وسجل هذا القطاع نموا مهما حتى سنة 2007، حيث فاق عدد المستفيدين من هذه القروض أكثر من مليون شخص.

وبعد إخضاع هذا القطاع، الذي يضم حاليا 13 جمعية، لمراقبة بنك المغرب بمقتضى القانون البنكي لسنة 2006، قمنا في 2007 بتقييم ميداني لهذا القطاع والذي أبان عن مجموعة من الاختلالات نذكر من بينها تفاقم ظاهرة الاستدانة المتعددة الناتجة عن التنافسية المفرطة بين الجمعيات والتي قدرت ب40% من محفظة القروض الموزعة وهشاشة المنظومة المعلوماتية وكذا ضعف الحوكمة.

ولتصحيح هذه الاختلالات، اتخذ بنك المغرب مجموعة من الإجراءات من أهمها إعادة هيكلة القطاع بإدماج بعض كبار الجمعيات وإرساء شبكة تضامنية بين الجمعيات الصغيرة من أجل تقاسم المصاريف المترتبة عن استغلال نظام معلوماتي وتدبير المخاطر وإلزامها بتبادل المعلومات حول المستفيدين من القروض وذلك في إطار مركزية للمخاطر وتوحيد القواعد المحاسبية خصوصا تلك المتعلقة بتصنيف الديون المتعثرة وتغطيتها بالمؤونات وإلزامها كذلك باحترام قواعد الحوكمة وتبني سياسة سليمة لتدبير المخاطر.

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية

وبعد أكثر من سنتين من الركود، بدأ هذا القطاع يستعيد تدريجيا وتيرة نموه لكي يلعب الدور المنوط به من طرف السلطات العمومية ويزاول نشاطه على أسس سليمة.

2.3. الجالية المغربية القاطنة في الخارج

تمثل ودائع الجالية المغربية أكثر من 20 في المائة من الودائع البنكية ولهذا تولي البنوك اهتماما خاصا بها، حيث عززت تواجدتها في البلدان المضيفة لها ووضعت العديد من الاستراتيجيات لاستبناكها مع استهداف أسرهم داخل المغرب من خلال عروض متكاملة تتعلق بمجموعة من العمليات (الاستثمار، وإدارة الأصول والتمويل....).

ونظرا لأهميته الأكيدة في ولوج الساكنة المحلية للخدمات المصرفية، وكذلك في تمكين الجالية المغربية من الحصول على مواردها بالمغرب في أحسن الظروف، فقد تم تأطير نشاط تحويل الأموال من خلال القانون البنكي لسنة 2006، حيث أخضع شركات الوساطة في مجال تحويل الأموال إلى إشراف بنك المغرب وألزمها باحترام ضوابط خاصة بها. ويصل حاليا عدد هذه الشركات إلى 10 شركات تتوفر على شبكة تصل إلى أكثر من 1740 نقطة بيع.

ولدعم هذه الجهود، عمل بنك المغرب على إزالة الحواجز لفتح المجال أمام منافسة أكبر في ما يخص تحويلات الجالية المغربية القاطنة في الخارج وذلك برفع الحصرية على بعض الفاعلين الدوليين مثل "موني كرام" و"ويسترن يونيون". وعمل كذلك على حثهما على تخفيض العمولات المرتبطة بهذه العمليات. وهكذا تم تسجيل تراجع نسبة هذه العمولات في السنوات الأخيرة بنسب تتراوح بين 30 و40% حسب البلدان المضيفة.

2.4. المقاولات الصغيرة و المتوسطة

انكب بنك المغرب منذ بداية العقد الأخير على حل إشكالية التمويلات البنكية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة حيث أوضحت بعض الدراسات أن تلك الإشكالية تركز على وجهات نظر متباينة ومتضاربة بين الأطراف المعنية أي المقاولات الصغيرة والمتوسطة من جهة والبنوك من جهة أخرى.

فحسب المقاولات الصغرى والمتوسطة، فالبنوك تمنح القروض بصعوبة مع تطبيق سعر فائدة مرتفع و تطالب بضمانات مفرطة تفوق قيمتها مبلغ القرض بدون إعطاء أهمية لمشروع المقاوله موضوع التمويل. أما بالنسبة للبنوك، فإن الإشكالية المطروحة هي ناتجة عن غياب شفافية المعلومات التي تقدمها هذه المقاولات بالإضافة إلى ضعف ممارسات الحوكمة مما يفسر ارتفاع منحة المخاطر المطبقة. ومن أجل تجاوز هذه الإشكالية، يادر بنك المغرب إلى اتخاذ بعض الإجراءات بالتنسيق مع النظام البنكي والاتحاد العام لمقاولات المغرب، نذكر من بينها خاصة ما يلي:

- تعزيز شفافية المعلومات المالية : اصدر بنك المغرب تعليمات سنة 2005، تهدف إلى تحديد المعلومات الدنيا الواجب على مؤسسات الائتمان أن تطلبها في إطار دراسة ملفات القروض للمقاولات الصغرى والمتوسطة مع اشتراط أن تكون البيانات المالية موقعة من طرف المسؤولين عن الشركات المعنية وأن يشهد على صحتها مهنيون مؤهلون لذلك قانونياً.
- حث البنوك على اعتماد معايير موضوعية في منح القروض بناء على نظام للتصنيف.
- تنظيم بشكل دوري وبالتنسيق مع جميع الفاعلين المعنيين (بنك المغرب، المجموعة المهنية لبنوك المغرب، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الوكالة الوطنية للنهوض

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية

بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والصندوق المركزي للضمان) لحملات تحسيسية من أجل تحسين ظروف تمويلها وخلق مناخ ثقة بين هذه المقاولات والبنوك.

- الدفع بإصلاح نظام ضمان القروض من أجل تقويته وجعله اقرب من المقاولات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الجهوي.

- وضع آليات جهوية تمكن من تقديم النصح والإرشاد والمصاحبة للمشاريع التي تقوم بها المقاولات الصغرى والمتوسطة.

- وفي نفس السياق وبمبادرة من بنك المغرب، تم التوقيع في سنة 2008 على اتفاقية بين المجموعة المهنية لبنوك المغرب والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة ووزارة التجارة والصناعة الهدف منها تقديم المساعدة للمقاولات الصغرى والمتوسطة ومرافقتها من أجل القيام بمشاريعها وذلك عن طريق تقديم النصح والإرشاد.

وتوجت هذه الجهودات برفع نسبة القروض المخصصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة في حصة القروض الممنوحة لكل المقاولات حيث بلغت تقريبا 30 في المائة أي ضعف المعدل المسجل في منطقة MENA وذلك حسب ما جاء في تقرير البنك الدولي لسنة 2011 المتعلق ب « Financial Access and Stability ».

الجزء الثاني: الإجراءات التي اتخذها بنك المغرب لدعم الشمول المالي على أسس متوازنة وشفافة

قام بنك المغرب خلال السنوات الأخيرة باتخاذ مجموعة من القرارات تهدف إلى تسهيل ولوج المواطنين إلى الخدمات البنكية، وتعزيز حماية مصالحها وترسيخ الثقة والشفافية بين البنوك وعملائها.

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية

ويتتبع بنك المغرب عن كثب مدى احترام البنوك لهذه القرارات حيث يقوم بتحريات ميدانية دورية لدى وكالات وفروع البنوك في جميع أنحاء المغرب، مستعملا فروعها الجهوية لمراقبة مدى امتثال البنوك للمقتضيات التنظيمية في هذا المجال.

1. تسهيل الولوج إلى الخدمات البنكية وتخفيض سعرها

يخول القانون البنكي الحق لكل مواطن في فتح حساب بنكي و أعطى الصلاحية لبنك المغرب لإجبار أي بنك بفتح ذلك الحساب في حالة عدم تمكن المواطن من ذلك. ولتعزيز هذه المقتضيات، بادر بنك المغرب سنة 2011 بإصدار تعليمات تلزم البنوك بفتح حسابات بالمجان بدون دفع مسبق.

كما قرر بنك المغرب سنة 2010، تحديد لائحة من الخدمات البنكية الأساسية الأكثر استعمالا من طرف العملاء التي يتعين على البنوك تقديمها لعملائها بالمجان(الملحق رقم 2).

2. تعزيز ممارسات الشفافية

من أجل تحقيق استبناك (الصيرفة) أفضل للمواطنين، تم النص على مجموعة من الإجراءات التشريعية و التنظيمية تهدف إلى تحسين الخدمات البنكية وتعزيز الشفافية. نذكر من بينها الإجراءات التالية:

- اتفاقية فتح الحساب: نص القانون البنكي على وجوب إبرام اتفاقية فتح الحساب مكتوبة بين العملاء والبنوك. وتبين هذه الاتفاقية التي تسلم نسخة منها إلى العميل، بوجه خاص، الشروط المتعلقة بتسيير الحساب و إقفاله. وقد نص بنك المغرب على البنود الواجب توفرها في هذه الاتفاقية عن طريق إصدار تعليمية في 2010.

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوع إلى الخدمات المالية

- نشر شروط تسعير الخدمات البنكية: ألزمت مقتضيات القانون البنكي مؤسسات الائتمان بضرورة تبليغ الجمهور، الشروط التي تطبقها البنوك على عملياتها، ولاسيما فيما يتعلق بأسعار الفائدة المدينة والدائنة والعمولات والنظام المتبع في تحديد التواريخ التي يبتدئ اعتبارا منها مفعول إيداع الأموال لدى مؤسسة الائتمان وسحبها منها. وقد حدد نص تنظيمي لبنك المغرب كيمياف إخبار العملاء من طرف مؤسسات الائتمان بالشروط المطبقة على عملياتها.
- إرسال بيان مجمل للعمولات والمصاريف: بالإضافة إلى كشف الحساب الشهري، أزم بنك المغرب البنوك سنة 2011، إرسال بيان للعملاء مرة في السنة على الأقل، يتضمن جميع العمولات والمصاريف التي تم اقتطاعها خلال الفترة الزمنية المحددة مع الإشارة إلى المبلغ الإجمالي للمصاريف المحصلة وعدد المنتجات والخدمات المقابلة لها.
- مؤشر لأسعار الخدمات البنكية: يهدف هذا المؤشر الذي أنجز خلال هذه السنة إلى تقييم النمو السنوي لأسعار العمولات المطبقة من طرف البنوك على الخدمات البنكية الأساسية (الملحق رقم 3 يخص منهجية بنية هذا المؤشر).

3. تسهيل حل النزاعات بين مؤسسات الائتمان وعمالها

طبقا لمقتضيات القانون البنكي الحالي فإن لكل شخص يدعي أنه تضرر من عدم تقييد إحدى مؤسسات الائتمان بالأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالميدان البنكي أن يرفع الأمر إلى بنك المغرب ليتخذ في شأنه القرار الملائم.

وقد أنشأ بنك المغرب قسما خاصا بتتبع العلاقات بين مؤسسات الائتمان والعملاء من ضمن صلاحياتها معالجة الشكاوي ضد مؤسسات الائتمان.

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية

كما أصدر بنك المغرب بداية هذه السنة تعليمية تلزم مؤسسات الائتمان بإنشاء وحدة مركزية داخلية مكلفة بشكاوي العملاء وتحديد مسارات واضحة لاستقبال ومعالجة هذه الشكاوي سواء على مستوى الوكالات أو على المستوى المركزي مع التنصيص على الأجال الواجب مراعاتها في هذا الصدد.

وعمل بنك المغرب بالتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب على وضع سنة 2009 آلية للوساطة البنكية تركز على أربعة مبادئ أساسية:

- اللجوء إلى هذه الآلية يتم بشكل إرادي و تطوعي.
- عدم المساس بحق الأطراف في اللجوء إلى القضاء أو مساطر التحكيم.
- مجانية الاستفادة من الوساطة.
- التزام البنوك المغربية بتنفيذ كل اقتراح يقدمه الوسيط فيما يتعلق بالنزاعات التي لا يتجاوز المبلغ المطالب به 10.000 دولار مع الإشارة إلى أن هذا الاقتراح لا يلزم العملاء.

4. إنشاء مكتب المعلومات الائتمانية (Credit Bureau)

بمبادرة من بنك المغرب، تم إنشاء سنة 2009 مكتب المعلومات الائتمانية، يكمن دوره في مركزية المعلومات الايجابية والسلبية المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص الذاتيين والطبيين. ويلزم على مؤسسات الائتمان الاطلاع على المعلومات المتوفرة من طرف هذا المكتب قبل منح القروض لتمكينها من تقييم المخاطر في ظروف مواتية. وبعد ثلاث سنوات من إنشاء هذا المكتب، لوحظ تحسن في تسيير المخاطر المرتبطة بالائتمان وتراجع في نسبة نمو القروض المتعثرة.

الجزء الثالث: التطلعات والإجراءات المستقبلية

يتبين على ضوء تقييم الإجراءات المتخذة لتعزيز وتعميق السوق المصرفي الداخلي على أنه تم تحقيق انجازات لا يستهان بها في هذا المجال إلا أن التحديات ما تزال كبيرة لتحسين الشمول المالي.

وعلى سبيل المثال وبالرغم من أن نسبة الاستبناك (الصيرفة) ارتفعت إلى 55 في المائة فإن تلك النسبة لا تفوق 10 في المائة في المجال القروي. كما يلاحظ أن تطور وسائل الأداء الكتابية لم يؤد إلى تخفيض مهم لاستعمال الأوراق البنكية. وتجدر الإشارة إلى أن البطائق البنكية ما تزال تستعمل بنسبة كبيرة، أي ما يناهز 80 في المائة فقط في عمليات سحب النقود. لهذا يتطلع بنك المغرب إلى وضع إجراءات إضافية تهدف إلى تعميق الشمول المالي، نذكر من بينها ما يلي:

1. تطوير وسائل الأداء المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة

في هذا الإطار، اقترح بنك المغرب في سياق تعديل القانون البنكي مقتضيات تتعلق بخلق نوعية جديدة من المؤسسات تسمى "مؤسسات الأداء"، متخصصة في توفير وسائل أداء حديثة تعتمد على التكنولوجيا الجديدة كما يدرس حالياً مشروع قانون متعلق بوسائل الأداء بهدف عصرنتها وتطويرها.

2. تشجيع التنافسية

يعمل بنك المغرب بشكل مستمر على تعزيز التنافسية داخل الجهاز المصرفي. وفي هذا الإطار، فإنه بصدد دراسة بعض الإجراءات لتقوية هذه التنافسية، نذكر منها:

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوع إلى الخدمات المالية

- السماح للبنوك بتطبيق فوائد دائنة على الودائع تحت الطلب.
- مراجعة المقترضات المتعلقة بالحد الأقصى للفوائد المدينة لفتح المجال للبنوك للوصول إلى تغطية بعض الفئات من المجتمع المحرومة من القروض البنكية.
- وضع آلية من أجل تمكين العملاء من تحويل حساباتهم والخدمات المرتبطة بها من بنك إلى آخر في ظروف مناسبة و بأقل تكلفة، حتى لا يبقى الزبون رهينة لمؤسسة معينة.

3. تعزيز حماية المستهلك

اقترح بنك المغرب مقترضات في إطار تعديل القانون البنكي تهدف إلى التكريس القانوني لإلزام البنوك بالانضمام إلى آلية للوساطة ووجوب إنشاء، من طرف كل بنك، وحدة مكلفة بمعالجة شكاوي العملاء.

بالموازاة مع ذلك فان بنك المغرب بصدد دراسة، بالتنسيق مع النظام البنكي، تعديل آلية الوساطة الحالية لإعطائها فعالية أكثر وتعزيز مصداقيتها.

4. ترسيخ الثقافة المالية

تلعب التربية المالية دورا كبيرا في تحسيس المواطنين بأهمية الخدمات المالية وتحسين مستوى معيشتهم وكذا تعريفهم بالخدمات المالية التي تتوافق مع مختلف حاجياتهم و توعيتهم حول المخاطر المتعلقة بها وكذا كيفية حماية حقوقهم تجاه المؤسسات المالية.

ويهدف بنك المغرب إلى جعل التربية المالية قاطرة لإستراتيجية الشمول المالي وذلك بالعمل على توحيد الأنشطة المتفرقة التي يقوم بها العاملين في ميدان نشر الثقافة المالية. وفي هذا

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوع إلى الخدمات المالية

الإطار، نُظِّمَ مع جميع العاملين خلال شهر مارس 2012، الأسبوع الأول للتربية المالية لفائدة الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و17 سنة بهدف تعريفهم ببعض المفاهيم المالية الأساسية (الملحق رقم 4). وقد فاق عدد المستفيدين من هذه الأنشطة ما كان متوقعا حيث بلغ أكثر من 30.000 تلميذ.

وقد منحت المنظمة الدولية لتعزيز الوعي المالي لدى الأطفال والشباب (CYFI) على هامش مؤتمر قمة عالمي نظمه بمقرها بأموستردام خلال أبريل الماضي جائزة الشرف عن أفضل تنظيم لأيام التربية المالية للمغرب وذلك بالنظر إلى عدد الأطفال المستفيدين وتنوع الأنشطة المقترحة والجهود المبذولة على مستوى التواصل للتعريف بهذا الحدث وجودة الدليل الذي تم توزيعه وكذا تكييف هذا الحدث الدولي مع السياق المحلي.

ومن أجل ترسيخ ثقافة مالية دائمة وشمولية، فإن بنك المغرب بالتنسيق مع جميع الفرقاء يعمل على إنشاء مؤسسة للثقافة المالية تأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ إستراتيجية وطنية في هذا المجال.

وفي هذا السياق، يعمل بنك المغرب كذلك بالتعاون مع البنك الدولي على القيام قبل نهاية هذه السنة بدراسة ميدانية تتعلق بالقدرة المالية للسكان² تهدف إلى استيعاب تصرفاتهم و مستوى معرفتهم بالميدان المالي.

5. وضع مؤشرات من أجل تتبع وقياس الانجازات فيما يخص الشمول المالي

نظرا لأن الشمول المالي لا يجب أن ينحصر في مفهوم كمي للساكنة الواجب إدماجها في القطاع البنكي، فإن بنك المغرب بالتعاون مع منظمة Alliance for Financial Inclusion :

² Financial Capability Survey

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية

"AFI" يعترّم وضع مجموعة من المؤشرات تسمح بقياس أحسن لمستوى الاستبناك (الصيرفة) وجودة الخدمات والمنتجات المالية بهدف وضع تقارير (reports) في هذا الشأن.

الخاتمة

وأريد في الختام أن أشير إلى أن المقاربة التي تبناها بنك المغرب لوضع إستراتيجية الشمول البنكي ارتكزت على أسس تشاركية وتشاورية مع النظام البنكي حيث تم تخصيص اجتماعين في السنة على الأقل على مستوى رؤساء البنوك من أجل دراسة المحاور المتعلقة بالشمول المالي.

وبالرغم من كون هذه المقاربة التشاركية تعطي نتائج ايجابية وفي مدة وجيزة، فقد بدا من الضروري، نظرا للظرفية المترتبة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تعزيز المقتضيات التشريعية لمنح بنك المغرب هامشا أوسع لتنفيذ إستراتيجية الشمول البنكي.

وفي الأخير يطيب لي أن أحيي السيد المدير العام رئيس الصندوق العربي والسيد محافظ البنك الكويتي، اللذان أتاحا لنا فرصة مناقشة هذا الموضوع.

ولا يسعني هنا إلا أن أثني على ورقة العمل التي أعدتها أمانة المجلس حول "توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية"، مع دمي لمقترحها بتكوين فريق عمل لتبادل التجارب والخبرات، كسبيل لاستمرارية التعاون في هذا الميدان بين بلدان منطقتنا العربية. وهذا بالتأكيد مشروع طويل الأمد، يقتضي من الساهرين عليه إضافة إلى الكفاءات التقنية- روح ابتكارٍ عالية يتم تجسيدها عند مختلف مراحل إنجازهِ.

الملحق رقم 1 : نبذة عن الجهاز المصرفي في المغرب

يبدل بنك المغرب بشكل مستمر جهودا حثيثة لتطوير الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بممارسة النشاط المصرفي وذلك ليتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية وخاصة تلك الصادرة عن لجنة بازل والهيئة الدولية للمعايير المحاسبية بغية ضمان استقرار وفعالية الجهاز المصرفي.

1. الإطار القانوني والتنظيمي لممارسة النشاط المصرفي

تخضع ممارسة النشاط المصرفي والرقابة عليه في المغرب لأحكام القانون البنكي لسنة 2006، وكذا لمقتضياته التنظيمية التي يصدرها بنك المغرب. وبموجب هذا القانون، تخضع لرقابة بنك المغرب كل من:

- مؤسسات الائتمان التي تشمل البنوك (19) من جهة وشركات التمويل (35) من جهة أخرى (شركات متخصصة في قروض الاستهلاك، وعمليات الائتمان الإيجاري، والقروض العقارية، وشراء الفاتورات، وتدبير وسائل الأداء...).
- البنوك الحرة (6)
- جمعيات السلفات الصغرى (13)
- شركات الوساطة في تحويل الأموال (10)
- علاوة على مؤسستين عموميتين تمارسان أنشطة ذات طابع مصرفي: صندوق الإيداع و التدبير و صندوق الضمان المركزي.

تكرس مقتضيات القانون البنكي استقلالية البنك المركزي فيما يتعلق بالرقابة على البنوك. وهكذا تخول له صلاحيات في منح الترخيص لممارسة النشاط المصرفي ووضع القواعد

الاحترافية والمحاسبية واتخاذ العقوبات اللازمة في حالة رصد عدم احترام هذه المقتضيات. كما يخول هذا القانون لبنك المغرب صلاحيات أخرى تتعلق بمعالجة الصعوبات التي قد تواجهها مؤسسات الائتمان وكذلك بإدارة نظام ضمان الودائع.

وبعد استخلاص العبر من الأزمة المالية العالمية والأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات المالية الجارية، قام بنك المغرب ووزارة المالية بإعداد تعديل للقانون البنكي. من أهم مستجداته نذكر ما يلي:

- إرساء آليات جديدة لتدبير الأزمات و ضمان الاستقرار المالي
- إنشاء الإطار القانوني لمزاولة نشاط البنوك الإسلامية
- تكريس ممارسات و آليات الحكامة الجيدة
- تعزيز حماية المستهلكين.

2. الإطار الاحترافي والمحاسبي

يعمل بنك المغرب باستمرار على تعزيز الإطار الاحترافي للبنوك وكذا منظومة تدبير المخاطر وذلك في إطار تشاوري دائم مع القطاع المصرفي.

يتعين على البنوك منذ 2007 تطبيق قواعد بازل حسب المقاربة المعيارية وقد تم في هذا الإطار رفع سنة الحد الأدنى لمعامل الملاءة من 8 إلى 10 بالمائة 2008. كما أصدر بنك المغرب مجموعة من النصوص التنظيمية تتعلق بالركن الثاني المرتبط بالمنظومة الإضافية والثالث المتعلقة بالشفافية واحترام معايير السوق. وتستعد مجموعة من البنوك للمرور في أفق سنة 2013 لتطبيق معايير المقاربة المتقدمة وفق النص التنظيمي الذي نشر في هذا الشأن من طرف بنك المغرب سنة 2010.

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوع إلى الخدمات المالية

ولتمكين البنوك من احترام القواعد الجديدة المدرجة في إطار منظومة "بازل 3" المتعلقة بالأموال الذاتية، قام بنك المغرب، برفع الحد الأدنى لمعامل الملاءة إلى 12 بالمائة مع تحديد الثلث الأول في 9 في المائة.

أما بالنسبة لمعامل السيولة، فإن البنوك المغربية ملزمة منذ سنين باحترام معامل محدد في 100 في المائة ويشغل بنك المغرب مع المجموعة البنكية على مراجعة هذه القاعدة على ضوء المعايير التي أصدرتها لجنة بازل والتي من المنتظر أن تعرف بعض التغييرات في غضون السنة الجارية.

أما على المستوى المحاسبي، أصبح لزاما على مؤسسات الائتمان منذ يناير 2008 تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS). لأجل ذلك، تمت إضافة العديد من التعديلات على المخطط المحاسبي الخاص بمؤسسات الائتمان، لاسيما فيما يخص قواعد تجميع وإعداد البيانات الختامية وكذلك بعض طرق المحاسبة والتقييم المتعلقة بالحسابات الفردية التي تهدف إلى ضمان تلاؤمها مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والممارسات الجيدة.

3. وضع إطار ماكرو الاحترازي

انكب بنك المغرب مؤخرا على إدراج أنشطته الرقابية في إطار منظور أوسع للاستقرار المالي وذلك بتعزيز آليات التنسيق مع السلطات الرقابية الأخرى في القطاع المالي في إطار لجنة تسمى "الجنة التنسيق بين أجهزة الرقابة على القطاع المالي" تتألف من بنك المغرب والإدارة المكلفة بمراقبة مقاولات التأمين إعادة التأمين والإدارة المكلفة بمراقبة سوق الرساميل والتي تم إنشاؤها بمقتضيات القانون البنكي لسنة 2006.

ويروم بنك المغرب من وراء ذلك إلى وضع إطار ماكرو احترازي بهدف تفادي المخاطر النظامية وحسن تدبيرها. وفي نفس السياق قام بإنشاء لجنة داخلية للاستقرار المالي مكلّفة بتتبع المخاطر التي من شأنها تهديد متانة وسلامة الجهاز المصرفي.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون البنكي الجديد ينص على إحداث لجنة الإشراف على المخاطر النظامية لتحل محل اللجنة السالفة الذكر. ويهدف هذا المشروع إلى تنظيم عملية مراقبة المخاطر النظامية في إطار رؤية شمولية لتحقيق الاستقرار المالي وإرساء آليات جديدة لتدبير الأزمات بالإضافة إلى ضمان تنسيق وثيق بين الجهات التي تسهر على تنظيم القطاع المالي.

4. نظرة عامة حول تطورات القطاع المصرفي في المغرب

يتميز الجهاز المصرفي في المغرب بحضور وازن للقطاع الخاص الوطني (65% من حصيلة البنوك) وكذلك الشأن بنسبة للرأس المال الخاص الأجنبي (20% من حصيلة البنوك)، مقابل انخفاض في مساهمة القطاع العام في رأس مال البنوك. كما عززت البنوك المغربية في السنوات الأخيرة توسعها بالخارج حيث تنتشر في حوالي ثلاثين بلدا، من بينها 22 بلدا في إفريقيا، من خلال شركات تابعة وفروع.

5. مؤشرات نشاط ومردودية البنوك

بخصوص المؤشرات المالية للقطاع المصرفي، فقد شهدت تطورا كبيرا على الرغم من الظروف الاقتصادية الدولية الصعبة، حيث ارتفعت موجودات هذا القطاع، ونمت ودائع العملاء لديه، كما ارتفعت محفظة القروض وتحسنت جودتها، كما تبين الجداول أدناه:

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية

الجدول رقم 1: مؤشرات نشاط ومردودية البنوك على أساس فردي
ملايير الدولارات

	<u>2011</u>	<u>2010</u>	<u>2009</u>	
	113	106	108	مجموع الحصيلة
	78	72	70	قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المون)
	79	77	79	ودائع الزبناء
	9	9	8	الأموال الذاتية
	4	4	4	العائد الصافي البنكي
	2	2	2	النتيجة الإجمالية للاستغلال
	2,1	2,1	2,1	النتيجة الصافية
	5,22%	5,18%	5,18%	متوسط مردود الاستخدامات
	1,93%	1,93%	2,05%	متوسط كلفة الموارد
	47,9%	46,4%	47,5%	متوسط معامل الاستغلال
	1,1%	1,2%	1,2%	عائد الأصول (ROA)
	13,4%	14,2%	15,2%	عائد رأس المال (ROE)
	4,8%	4,8%	5,5%	نسبة الديون المعلقة الأداء
	69,0%	70,1%	74,1%	معدل تغطية الديون المعلقة الأداء بالمون

الجدول رقم 2: مؤشرات نشاط ومردودية 8 مجموعات بنكية على أساس مجمع
ملايير الدولارات

	<u>2011</u>	<u>2010</u>	<u>2009</u>	
	119	111	111	مجموع الحصيلة
	82	74	72	قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المون)
	80	78	79	ودائع الزبناء
	10,0	9,5	8,7	الأموال الذاتية
	5,2	5,1	4,8	العائد الصافي البنكي
	2,7	2,6	2,5	النتيجة الإجمالية للاستغلال
	1,3	1,3	1,2	النتيجة الصافية
	49,1%	47,7%	47,6%	متوسط معامل الاستغلال
	1,1%	1,1%	1,1%	عائد الأصول (ROA)
	12,7%	13,1%	13,6%	عائد رأس المال (ROE)

وتساهم الفروع التابعة للبنوك المغربية المتواجدة بالخارج بنسبة 15% من نتيجتها الصافية.

الملحق رقم 2: لائحة الخدمات البنكية المجانية

حدد بنك المغرب سنة 2010، 16 خدمة بنكية يتعين على البنوك تقديمها لعملائها بالمجان، وهي كالتالي:

- فتح الحسابات؛
- تسليم دفتر الشيكات؛
- تسليم دفتر التوفير؛
- توطين الأجر؛
- طلب الحصول على شهادة كشف الهوية البنكية؛
- الدفع نقدا، دون احتساب أداء مبلغ الطابع الجبائي؛
- سحب النقود من شباك البنك حيث يوجد الحساب الذي سيتم تسجيل المبلغ في مديونيته، باستثناء عمليات السحب بواسطة "شيك الشباك" بالنسبة للزبائن المتوفرين على دفتر الشيكات؛
- سحب النقود، بعد تقديم دفتر التوفير، من شباك البنك حيث يوجد الحساب الذي سيتم تسجيل المبلغ في مديونيته؛
- سحب النقود من الشبايبك البنكية الآلية التابعة للبنك حيث يوجد الحساب؛
- إصدار التحويل من حساب إلى حساب، بين الأفراد، داخل نفس البنك؛
- استقبال التحويلات الوطنية؛
- استقبال عمليات الوضع تحت التصرف الوطنية، داخل نفس المؤسسة البنكية؛
- إعداد وإرسال كشف الحساب للزبون؛
- الاطلاع على كشف الرصيد وتاريخ عمليات الحساب وطباعته عبر الشباك البنكي الآلي و/أو الانترنت، دون احتساب مصاريف الاشتراك في قنوات التوزيع هذه؛
- تغيير عناصر التعريف بهوية صاحب الحساب؛
- إقفال الحسابات.

الملحق رقم 3: منهجية حساب مؤشر ثمن الخدمات البنكية

يقوم بنك المغرب بحساب مؤشر ثمن الخدمات البنكية المقدمة للعملاء الأفراد على أساس سلة مكونة من 14 منتج:

- رزنامة من المنتوجات؛
- تسيير الحساب؛
- سحب الشيك من الشباك لدى الوكالة المسيرة للحساب؛
- دفع الشيك؛
- تحويل الأموال من بنك إلى آخر؛
- الاقتطاع الاوتماتيكي؛
- إصدار وضع رهن الإشارة؛
- الشيك المعتمد؛
- تعرض على شيك مسروق أو ضائع؛
- بطاقة بنكية؛
- التعرض على بطاقة بنكية؛
- الاشتراك بخدمة البنك عبر الانترنت؛
- حفظ السندات؛
- تنفيذ أوامر البورصة.

يتم حساب مؤشر ثمن الخدمات البنكية حسب منهجية الثمن المسماة "لاسبرز LASPEYRES" وهي مفصلة كالتالي:

يمثل مؤشر سعر لاسبرز LASPEYRES السعر الضروري خلال السنة الجارية (t) من أجل شراء سلة من الخدمات مختارة خلال السنة المرجعية (0) مقارنة مع قيمة نفس السلة التي تم اقتناؤها بسعر السنة المرجعية (0).

$$I_L = \frac{\sum_{i=1}^n P_i^t Q_i^0}{\sum_{i=1}^n P_i^0 Q_i^0}$$

ويتم التعبير عنها بالمعادلة التالية:

حيث أن:

- P_i^0 : سعر المنتج i خلال السنة المرجعية (0)
- P_i^t : سعر المنتج i خلال السنة المرجعية (t)
- Q_i^0 : كمية المنتج i خلال السنة المرجعية (0)

ويمثل هذا المؤشر أيضا المعدل الحسابي للمؤشرات الأساسية لكل منتج i (P_i^t/P_i^0) المرجح حسب ثقل المنتج (i) مقارنة مع مجموع النفقة.

$$I_L = \sum_{i=1}^n (P_i^t/P_i^0) w_i^0$$

$$w_i^0 = \frac{P_i^0 Q_i^0}{\sum_{i=1}^n P_i^0 Q_i^0} \text{ مع}$$

حيث أن w_i^0 تمثل حصة العمولات حسب كل منتج i مقارنة بمجموع عمولات المنتجات المعنية خلال السنة المرجعية (0).

ترتكز منهجية الحساب على ثلاث مراحل:

- حساب المؤشر الأساسي لكل بنك حسب المنتج وذلك من خلال مقارنة سعر المنتج خلال السنة الجارية مقارنة مع سعره خلال السنة السابقة.
- حساب المؤشر المجمع (agrégé) لمجموع البنوك المنتقاة خلال السنة الجارية وبالنسبة لكل منتج: ويتعلق الأمر بترجيح المؤشر الأساسي المحتسب بالنسبة لكل منتج كما تم تحديده أعلاه حسب حصة عمولة البنك في هذا المنتج مع مجموع عمولات كل البنوك

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوع إلى الخدمات المالية

من نفس المنتج. يسمح مجموع نتيجة هذا الترجيع من الحصول على مؤشر مجمع (agrégé) لكل منتج معني.

$$\left\{ \sum_{B=1}^B \left[(I_{t-1}^B)^t \times \left(\frac{Commission_B}{\sum_{B=1}^B Commission_B} \right) \right] \right\}_i$$

- احتساب مؤشر أسعار الخدمات البنكية للسنة الجارية (n0+1) مقارنة مع السنة المرجعية (n0): يتعلق الأمر بترجيع المؤشر المجمع المحتسب بالنسبة لكل منتج كما تم تحديده أعلاه بحسب حصة عمولات البنوك من هذا المنتج مقارنة مع مجموع عمولات البنوك من كل المنتوجات التي تشكل جزءا من السلة. يمكن مجموع نتائج هذا الترجيع من الحصول على مؤشر سعر الخدمات البنكية.

- يتم احتساب مؤشر سعر الخدمات البنكية من سنة لأخرى على أساس مؤشر LASPEYRES المتواتر سنويا. ينتج المؤشر المتواتر عن تسلسل المؤشرات السنوية المحتسبة حسب معادلة LASPEYRES لاسبرز حيث يتم مقارنة كل فترة بالفترة التي تسبقها. يتم التعبير عن ذلك كما يلي:

$$I_{t_0+x}/t_0 = I_{t_0+x}/t_0+(x-1) \times I_{t_0+(x-1)}/t_0$$

$$I_{t_0+(x-1)}/t_0 = I_{t_0+(x-1)}/t_0+(x-2) \times I_{t_0+(x-2)}/t_0$$

.....

$$I_{t_0+3}/t_0 = I_{t_0+3}/t_0+(2) \times I_{t_0+2}/t_0$$

$$I_{t_0+2}/t_0 = I_{t_0+2}/t_0+1 \times I_{t_0+1}/t_0$$

ويتعلق الأمر بالتحيين السنوي لثقل المنتجات التي تكون السلة حسب ثقل المنتج داخل نفقة مجموع المنتوجات خلال السنة السابقة وهكذا فإن هيكل الترجيع يبقى ثابتا خلال السنة.

الملحق رقم 4: إستراتيجية الثقافة المالية

تقوم الجهات المعنية بالإشراف على القطاع المالي (البنك المركزي، بورصة القيم، الهيئة المكلفة بالإشراف على سوق الرساميل بالإضافة إلى الهيئة المكلفة بالإشراف على شركات التأمين) بأنشطة متنوعة وعلى شكل منفرد من أجل نشر الثقافة المالية

إلا أن نتائج هذه الأنشطة تظل محدودة نظرا لكونها تبرمج بشكل انفرادي من طرف مختلف الفاعلين، فأضحى من الضروري توحيد الرؤى وتعميق التفكير في أنشطة مشتركة من شأنها تعزيز ممارسات الشمول المالي والمساهمة في بناء أسس تطوير القدرات المالية والمقاولاتية لكافة فئات المجتمع. لذا اتفق جميع المتدخلين على وضع برنامج تعاون يحدد الأنشطة الممكن القيام بها بطريقة مشتركة خلال سنة 2012.

وفي هذا الإطار، نظم بنك المغرب ووزارة التربية الوطنية ووزارة الاقتصاد والمالية ومجلس القيم المنقولة ومديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي وبورصة الدار البيضاء والجمعية المهنية لبنوك المغرب والجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين يوم 16 مارس 2012، اليوم الأول للتربية المالية لفائدة الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و17 سنة. وهدف هذا النشاط إلى تعريف الأطفال والشباب ببعض المفاهيم المالية الأساسية.

وقد استمر البرنامج إلى غاية 22 مارس ليتسنى لأكثر عدد ممكن من الشباب الاستفادة من مختلف الأنشطة المقترحة، وقد شمل الجهات 16 للمملكة وتضمن:

- زيارات لفائدة تلاميذ الإعداديات إلى وكالات بنك المغرب وإلى الوكالات البنكية التي تم اختيارها لهذا الغرض من طرف وزارة التربية الوطنية؛

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوع إلى الخدمات المالية

- دورات تكوينية يشرف عليها أطر بنكيون لفائدة تلاميذ مؤسسات التعليم الثانوي التي تم تحديدها مسبقا من نفس الوزارة؛
- زيارات إلى متحف بنك المغرب ودار السكة لفائدة تلاميذ المدارس الابتدائية والإعداديات؛
- زيارات ودورات تكوينية في بورصة الدار البيضاء لفائدة تلاميذ الإعداديات؛
- زيارات لشركات التامين لفائدة تلاميذ الإعداديات.

وقد فاق عدد المستفيدين من هذه الأنشطة ما كان متوقعا حيث بلغ أكثر من 30.000 تلميذ. وتم خلال هذه الأيام توزيع دليل على المستفيدين من جميع الأنشطة المبرمجة، تمت صياغته بطريقة تمكن من إعطاء أجوبة مبسطة على أسئلة تتعلق تباعا بالإنشاء النقدي، فتح حساب بنكي، الادخار، البورصة، التامين وحماية المدخرين.

وقد نظم هذا الحدث بشراكة مع المنظمة الدولية لتعزيز الوعي المالي لدى الأطفال والشباب (CYFI)، وهي منظمة غير حكومية يوجد مقرها بأمستردام وتهدف إلى ضمان إدماج الأطفال والشباب في المنظومة المالية.

وقد منحت هذه المنظمة على هامش مؤتمر قمة عالمي نظمته بمقرها خلال أبريل الماضي جائزة الشرف عن أفضل تنظيم لأيام التربية المالية للمغرب وذلك بالنظر إلى عدد الأطفال المستفيدين وتنوع الأنشطة المقترحة والجهود المبذولة على مستوى التواصل للتعريف بهذا الحدث و جودة الدليل الذي تم توزيعه وكذا تكييف هذا الحدث الدولي مع السياق المحلي. وقد أجمعت لجنة التحكيم على الإشادة بالدور الحاسم الذي لعبه بنك المغرب في تعبئة كل الأطراف المعنية، لاسيما القطاعين العام والخاص. كما أنه تم اعتبار التجربة المغربية رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي هذا الإطار ومن أجل تعزيز الثقافة المالية، يقوم بنك المغرب بالتنسيق مع جميع المتدخلين على بلورة إستراتيجية وطنية للتربية المالية كما يعتزم، في هذا السياق، إنشاء مؤسسة غير حكومية للثقافة المالية تأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في هذا الخصوص. وستقوم هذه الجمعية باستهداف فئات التلاميذ والمستهلكين والأجراء والمقاولات الصغيرة جدا وكذا المقاولات الصغيرة والمتوسطة من أجل توعيتهم بالخصوص حول المحاور التالية:

- المبادئ المالية الأساسية؛
- تسيير و تدبير المالية الشخصية؛
- والعلاقات مع مؤسسات الائتمان.

**تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز
الولوج إلى الخدمات المالية**

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
و مؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية و الإجراءات و الجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا و مواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر - 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية و دور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II و الدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لهل – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية و إصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية- 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين و التعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا و توجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006 .
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENTS SYSTEM IN EGYPT-2007

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية

20. مصطلحات نظم الدفع و التسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية و التوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم و الدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع و التسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض و سداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع و التسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصد الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف و السياسة النقدية في مصر - 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية و المصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.

تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية

44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محاولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.
47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.